

Distr. General
5 February 2004

Arabic
Original: English

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي

جيجو، جمهورية كوريا، ٢٩ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة

ورقة معلومات أساسية للمشاورات ذات المستوى الوزاري: عن المياه،
الإصحاح والمستوطنات البشرية

ورقة نقاش مقدمة من المدير التنفيذي

موجز

هذه الوثيقة هي ورقة معلومات أساسية القصد منها تحفيز المناقشة وإبراز القضايا ذات
الاهتمام بالنسبة للحكومات التي يتناولها الوزراء ورؤساء الوفود أثناء المشاورات التي تجري على
المستوى الوزاري أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

أولاً - معلومات أساسية

١ - إن تقرير توقعات البيئة العالمية الثالث الذي صدر في إطار القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، يحدد كمية (ندرة المياه) ونوعية (التلوث) موارد المياه كإحدى القضايا الحرجة إلى أبعد الحدود التي تستأهل الاهتمام بها أثناء القرن ٢١. وفي الحقيقة إن كم ونوع المياه يؤثر على رفاه البشر من جميع جوانبه: فله تأثيراته إلى جانب أمور أخرى على النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان، والإنتاج الزراعي، والتنوع البيولوجي والطاقة والتنمية والبيئة الطبيعية. وفي ضوء أهداف التنمية المستدامة، فإن الإدارة القطاعية قصيرة الأجل للمياه الجوفية والأنهار والبحيرات، والمناطق الساحلية، والمياه البحرية لم تعد خياراً بعد: وإنما غداً من المعترف به بصورة متزايدة الحاجة الملحة لتطبيق النهج المتكاملة والتكيفية المستندة إلى النظم الإيكولوجية لإدارة المياه والإصحاح والموارد البشرية.

٢ - أنشأت الجمعية العامة بقرارها ٢٤٢/٥٣ الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والذي يمثل المحفل العالمي الرئيسي لوزراء البيئة، والذي يتمثل هدفه في القيام على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية باستعراض قضايا السياسات المهمة والناشئة في مجال البيئة.

٣ - تتعقد الدورة الحالية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في منعطف حرج من تطور السياسات البيئية الدولية وسياسات التنمية المستدامة. وكانت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة هي بداية عملية تركز جدول أعمال التنمية المستدامة على التنفيذ والشراكات والتدابير المتناسكة على الأرض. والتنفيذ هو الضرورة القصوى.

٤ - بالإضافة إلى ذلك، فإن الدورة الحالية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تتعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي استضافت محفل المياه العالمي الثالث ذا الأهمية، والذي عقد في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣. وهناك الكثير من البرامج الدولية والمبادرات والمخافل التي تتناول أهمية المياه في أستجابتها ومتابعتها للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٥ - يجري الاستعراض الذي يقوم به مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للقضايا البيئية المهمة والباذغة في الوقت التي تقوم فيه الجماعة الدولية بالتحضير للدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. حيث يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الثانية عشرة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات والأهداف العديدة لجدول أعمال القرن ٢١،^(١) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.^(٢) وخطة تنفيذ القمة العالمية،^(٣) من حيث اتصالها بالمجموعات المواضيعية ثلاثية العناصر المترابطة ألا وهي: المياه، والإصحاح، والمستوطنات البشرية. وسوف يبسر

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.93.I.8. والتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، المقرر ١، المرفقين الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د.٥/١٩/٢، المرفق.

(٣) تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.03.II.A.1. والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

تقرير الأمين العام المداولات داخل الدورة الثانية عشرة للجنة بشأن الاهتمامات ذات الأولوية والقيود والعقبات، وسوف يحدد النهج العملية لتسريع التنفيذ للالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية.

٦ - وفي خضم التصميم الدولي المتزايد على تناول أزمة المياه، فإن ورقة النقاش هذه ترمي إلى تحفيز حوار وزاري بشأن عدد من القضايا ذات الصلة بالمياه، والتي يتم إلقاء مزيد من الضوء عليها في الفصل الرابع أدناه. والهدف من ذلك هو تحديد نُهج عملية، تستند إلى الخبرات الفعلية، من أجل تسريع تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية^(٤)، والتزامات القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة من حيث اتصالها بالجوانب البيئية للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، وأهمية نهج النظام الإيكولوجي في إدارة المياه.

٧ - ولتيسير إجراء حوار وزاري تفاعلي في هذا المضمار، فإن بنود الإجراءات الإرشادية ترد في الفصل الرابع أدناه تحت الفئات الثلاث التالية: نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والمياه والإصحاح؛ والمياه والصحة والفقير. وقد يرغب الوزراء في مناقشة هذه البنود وزيادة عليها بأمثلة واقعية، والتقدم بتوصيات للتوسع في التطبيق واسع النطاق لأفضل الممارسات، استناداً إلى الخبرة المكتسبة محلياً. أما الفئات المقترحة - والتدابير الإرشادية - فهي ليست جامعة مانعة ولا متضاربة فيما بينها، ويمكن إيلاء الاعتبار كذلك إلى تداخل قضايا المياه المختلفة مثل تداخل وتكافل السياسات التي تتناول المستوطنات البشرية، والإصحاح والفقير. ويمكن إجراء المناقشات كذلك بشأن قضايا سياسات أخرى.

٨ - أجريت مشاورات غير رسمية حول هذه الوثيقة قبل وضع اللمسات النهائية عليها، مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني. وأجريت مشاورات مع منظمات الأمم المتحدة في إطار فريق الإدارة البيئي (ترد تفاصيل ذلك في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/5). وتواصلت العلاقات الوثيقة مع أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وقد أسهمت هذه المشاورات غير الرسمية في اختيار الفئات الثلاث المقترحة، وبنود الإجراءات الإرشادية. وقد ظهر من المشاورات كذلك، عدة أمور من بينها أن التقييم، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا وأنماط استهلاك وإنتاج المياه بصورة غير مستدامة أُعتبرت قضايا متشعبة. وقد يرغب المجلس/المنتدى في أن يلقي مزيداً من الضوء على هذه القضايا المتشعبة تحت الفئات المقترحة الثلاث المذكورة في الفصل الرابع أدناه.

٩ - إن مداولات هذه الدورة الاستثنائية، وبعد استكمالها بنتائج الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة من حيث اتصالها بالمياه، سوف تحدد مساهمة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب جهات أخرى، في الدورة الثانية عشرة للجنة. وسوف تسهم المداولات كذلك في العمليات والمبادرات والبرامج الدولية الأخرى المتصلة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية.

ثانياً - قضايا المياه البيئية: تهديد

١٠ - تشير التقديرات إلى إنه خلال بضعة عقود قليلة سوف يعاني ثلث سكان العالم تقريباً من حالات نقص مزمنة في المياه. وسوف يكون من بين أسباب أوجه النقص هذه ازدياد الطلب على موارد المياه العذبة من جانب الأعداد السكانية المتزايدة، وكذلك التوسع في الإنتاج الزراعي، والتنمية الصناعية كثيفة استخدام المياه، وتضاؤل نوعية موارد المياه - سواء كانت المياه العذبة أو المياه البحرية - وذلك نتيجة للأنشطة البشرية غير المستدامة.

١١ - جاء في الفصل الختامي للتقرير العالمي للتنمية المياه^(٥) الصادر عن البرنامج العالمي لتقييم المياه، الذي أسهم فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ما يفيد أن أزمة المياه هي أزمة أسلوب إدارة... وأن قطاع المياه سيظل يعاني بشدة من نقص التمويل... وببساطة شديدة، أن التنمية المستدامة لا يجري تحقيقها.

١٢ - ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سبيل المثال، حيث يجري عقد هذه الدورة الاستثنائية، حددت الاجتماعات الأخيرة بشأن المياه ندرة المياه ونقص توافر نصيب الفرد من المياه العذبة على أهما قضيتان رئيسيتان. وتشير التقديرات إلى أن الحاجة الكيميائية الأحيائية للأكسوجين في الأنهار الآسيوية يقدر بـ ١,٤ مرة متوسط العالم. وأن نحو مليارين من البشر، أي ثلث تعداد العالم تقريباً، يعتمدان على إمدادات المياه الجوفية. أما أفضل طريقة لضمان الحصول العادل على المياه للفقراء وكيفية تغيير النهج شبه القطاعية المتناثرة تجاه إدارة المياه تعتبر من الشواغل الرئيسية. ولمشروعات تنمية المياه في المنطقة تأثيرات كبيرة على النظم الإيكولوجية للمياه عن طريق التخلص من المستنقعات والأراضي الرطبة وإسالة المياه لاستخدامات أخرى، وتغيير التدفقات والمياه الملوثة بالنفايات الصناعية والبشرية.

١٣ - يقدم تقرير توقعات البيئة العالمية الثالث،^(٦) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطلالة على قضايا المياه الحرجة. وقد أدرجت تلك القضايا بصورة مقتضبة في المرفق الأول أدناه ويشمل:

(أ) ازدياد الضغوط على البيئة وعلى قاعدة الموارد الطبيعية؛

(ب) المياه والإصحاح (ويتم تناولها كذلك في الفصل الرابع أدناه)؛

(ج) المياه والمستوطنات البشرية؛

(د) نوعية المياه؛

(هـ) المياه الجوفية؛

(و) المياه العابرة للحدود؛

(٥) أنظر <http://www.unesco.org/water/wwap/wwdr/index.shtml>. "Water for People, Water for Life" - United Nations

. World Water Development Report, UNESCO publishing/Berghahn Books, Paris, 2003, 576 pp., sales no. E.03.II.A.2.

(٦) أنظر <http://www.unep.org/GEO/>. Global Environment Outlook 3: Past, Present and Future Perspectives, UNEP,

. Nairobi/Earthscan Publications Ltd., London/Sterling VA, USA, 2002, 459 pp

- (ز) المياه والنظم الإيكولوجية (ويتم تناولها كذلك في الفصل الرابع أدناه)؛
 (ح) المناطق الساحلية والبحرية؛
 (ط) الزراعة المروية؛
 (ي) الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين من المياه؛
 (ك) الفقر والمياه (ويتم تناول هذه المسألة كذلك في الفصل الرابع أدناه)؛
 (ل) الوقائع الكبرى التي تسببها المياه، وتشمل الفيضانات والكوارث الطبيعية؛
 (م) أسلوب إدارة المياه والقضايا المؤسسية.

١٤ - إن ورقات الاستعراض، التي يقدمها الأمين العام إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة، والتي أسهم فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تشمل على معلومات إضافية عن الإطار الأوسع للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية.

١٥ - وتستأهل القضايا آنفة الذكر إيلاء المزيد من الاهتمام لها من جانب المجلس/المنتدى. وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح، والضرورات الناشئة عن تنفيذ التزامات القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، فإن من المقترح أن يركز المجلس/المنتدى اهتمامه على عدد متقى من القضايا على النحو الذي يتم تناوله باستفاضة في الفصل الرابع أدناه.

ثالثاً - استجابات السياسات الدولية

١٦ - استجابة لقضايا المياه البيئية الرئيسية المدرجة أعلاه فإن الجماعة الدولية قد تناولت قضية المياه في العديد من المؤتمرات الدولية، وحددت تدابير حرجة لتناول المشاكل الحالية والناشئة.

١٧ - تناول مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثانية والعشرين قضايا المياه أيضاً. والوثائق التي عرضت في تلك الدورة ألا وهي الوثائق UNEP/GC.22/10/Add.3/Rev.1 (تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: المياه)، UNEP/GC.22/2/Add.3 (استعراض استراتيجية وسياسات المياه لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة: قضايا السياسات الرئيسية وخيارات السياسات) والوثيقة UNEP/GC.22/INF/35 (تدابير لتعزيز مكون المياه العذبة في سياسات المياه واستراتيجياتها) والمداولات التي تلت ذلك ساهمت في صياغة استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للموضوعات المتصلة بالمياه التي أثارها بالقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وفي صياغة هذه الورقة.

١٨ - ترد التوصيات الرئيسية للاجتماعات الدولية الرئيسية باقتضاب في المرفق الثاني أدناه، والخاصة بالاجتماعات التالية: الجمعية العامة للألفية؛ الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)؛ مؤتمر بون الدولي للمياه العذبة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)؛ مؤتمر مونتري (آذار/مارس ٢٠٠٢)؛ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (آب/أغسطس ٢٠٠٢)؛ الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (شباط/فبراير ٢٠٠٣)؛ منتدى المياه العالمي الثالث (آذار/مارس ٢٠٠٣)؛ الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٠٣)؛ قمة الدول الثمان

(حزيران/يونيه ٢٠٠٣)؛ المنتدى الدولي للمياه العذبة في ديوشانب (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ مؤتمر استافنجر (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ مؤتمر عموم أفريقيا للتنفيذ والشراكة بشأن المياه (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)؛ والاجتماع الدولي المرتقب لاستعراض خطة عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في موريشيوس في وقت لاحق من هذا العام (٢٠٠٤).

١٩ - إن المجلس/المنتدى في دورته الاستثنائية هذه، قد يرغب في الاستفادة من الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات الرئيسية ومن نتائج الدورة الثانية والعشرين في مداولتهما بشأن قضايا السياسات المهمة والناشئة في مجال المياه والإصحاح. وبينما نبحث هذه المؤتمرات في تحديد أولويات المياه الحرجة والناشئة، وتناولت بصورة شاملة مجمل قضايا المياه، ورسمت الطريق إلى الأمام، فإن الضرورات المترتبة على تنفيذ التزامات القمة العالمية تحتم أن تكون نتائج وتوصيات هذه المؤتمرات محتاجة إلى ترجمتها إلى تدابير محددة على الأرض. ومن ثم فإن التركيز المقترح يكون على عدد منتقى من القضايا ذات الصلة بالمياه وبنود إجراءات واقعية.

رابعاً - مقترحات للمناقشات على المستوى الوزاري

ألف - مقدمة

٢٠ - مناقشات موجهة: بالنظر إلى أن هناك العديد من قضايا المياه التي تحتاج إلى اهتمام من جانب المجتمع الدولي على النحو المذكور في الفصل ثانياً عاليه، وإدراكاً بأن هناك الكثير من التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية، والتي تبرر المزيد من التفعيل، على النحو المذكور في الفصل ثانياً أعلاه، فإن من المقترح أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بإيلاء اهتمام خاص إلى الجوانب البيئية في عدد منتقى من قضايا المياه الدولية الواردة ضمن الفئات الثلاث المدرجة أدناه. وسوف تسمح المناقشات الموجهة للوزراء بتحديد الشواغل البيئية ذات الأولوية والقيود، وكذلك النهج العملية للإسراع في تنفيذ التزامات إعلان الألفية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة من حيث اتصالها بالجوانب البيئية للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. ومن شأن ذلك أن يثري، وأن يسهم، في مناقشات السياسات عالية المستوى بشأن التنمية المستدامة التي تجري داخل المجتمع الدولي بما في ذلك في إطار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٢١ - تتصل قضايا المياه المنتقاة المقترح مناقشتها على المستوى الوزاري بشكل خاص بثلاثة غايات محددة لإعلان الأمم المتحدة للألفية وأهداف خاصة بالقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، ألا وهي:

(أ) وضع خطط متكاملة للإدارة المتكاملة لموارد المياه وكفاءتها بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ب) تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (تجديد التأكيد على غاية إعلان الأمم المتحدة للألفية)؛

(ج) تخفيض إلى النصف من نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن أقل من دولار واحد في اليوم ومن نسبة السكان الذين يعانون من الجوع (تجديد التأكيد على غاية إعلان الأمم المتحدة للألفية)، تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصحة العامة الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٢ - الغرض من المناقشات: قد يرغب الوزراء أثناء مداولاتهم في أن يحددوا، وأن يوصوا، بالتطبيق واسع النطاق على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية وبواسطة المجتمع الدولي (وبخاصة في الدورة المرتقبة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة) لتدابير عملية ونهج وعملية:

(أ) تستند إلى الخبرات الفعلية؛

(ب) تشدد على تنفيذ إعلان الألفية وعدد منتقى من الأهداف والاستجابات وغايات القمة العالمية للتنمية المستدامة؛ و

(ج) يمكن اقتباسها على نطاق واسع.

٢٣ - تداعيات ذلك بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: في دورته الاستثنائية الثامنة فإن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بعد أن حدد التدابير العملية والنهج العملية للبحث والتطبيق الواسع من جانب المجتمعات والبرامج والمحافل الدولية والقطرية والمحلية، قد يرغب كذلك في بحث تداعياتها بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبخاصة من حيث ارتباطها بمواصلة تطوير برنامج ذي صلة يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يسهم في قضايا المياه المعروضة على بساط المناقشة.

٢٤ - تنويعات إقليمية: وعلى نحو ما تأكد في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، فإن الاعتراف بالوضع الفريد لكل منطقة هو أمر جوهري عند تقييم التحديات المهمة التي تواجهها البشرية اليوم والتصدي لها، بما في ذلك الفقر، والأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه. وينبغي للحلول أن تتناسب مع احتياجات كل إقليم. وقد يرغب الوزراء في إدراج حلول إقليمية محددة في الإطار العالمي، تكون فعالة وذات تأثير حقيقي وإيجابي على الأساس البيئي لحياة الإنسان في عالم سائر على طريق العولمة. وتقدم الوثائق التي قدمت بموجب البند ٤ من جدول الأعمال للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تفاصيل بعض قضايا المياه الحرجة في الأقاليم، وقد تكون مفيدة في دعم المناقشات الوزارية.

باء - نهج النظام الإيكولوجي، وبخاصة في الإدارة المتكاملة لموارد المياه

٢٥ - قد يرغب الوزراء في مشاوراتهم أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة أن يبحثوا كيفية تعزيز مواصلة نهج النظام الإيكولوجي لغرض تحقيق هدف الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

٢٦ - قد يرغب الوزراء، في عدة أمور من بينها، وعلى أساس الخبرة الواقعية، تقديم التوصيات العملية بشأن:

(أ) تقييم التعرض والمقاومة الخاصين بالنظم الإيكولوجية للمياه للضغوط التراكمية الاصطناعية والطبيعية؛

(ب) تخفيف تأثيرات التحضر على النظم الإيكولوجية المائية؛

(ج) إدارة التدفقات البيئية (مثل تأمين الحد الأدنى من التدفق)؛

(د) الربط بين المبادئ وممارسة الإدارة المتكاملة لموارد المياه مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)؛

- (هـ) تأمين إمدادات مياه مستدامة بيئياً بما في ذلك نقل أفضل التكنولوجيات المتوافرة في مجال تجميع مياه الأمطار وتحمية المياه الملحة، إلى جانب أمور أخرى.
- ٢٧ - تشمل القضايا ذات الصلة التي يتم تناولها في الفرعين جيم ودال أدناه ما يلي:
- (أ) ضمان خدمات الإصحاح المستدامة بيئياً، بما في ذلك نقل أفضل التكنولوجيات المتوافرة في مجالات من بينها خدمات مياه المجاري ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها؛
- (ب) تخفيف الضغوط الناجمة عن الفقر على النظم الإيكولوجية، مثل التأثير البيئي الناجم عن قيام المستقطنات العشوائية، قطع الأشجار العشوائي لمستجمعات المياه، والضغوط على الفقر الناشئة عن النظم الإيكولوجية المتدهورة.
- ٢٨ - التقييم: إن إدراك وتقييم الدور الحيوي الذي تضطلع به النظم الإيكولوجية في دورة المياه هو جانب مهم من جوانب خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه التي سيتم إعدادها على مستوى العالم في موعد غايته عام ٢٠٠٥، طبقاً لخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. إن النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه التي تدرج فيها مجالات شاسعة ونظم قانونية متعددة، وأنشطة مختلفة مرتبطة بالأنشطة البشرية تتعرض لضغوط متراكمة. وتظهر بعضها غالباً بعيدة جداً عن مسبباتها. ويلزم بذل جهود لحماية السلامة الإيكولوجية للنظم الإيكولوجية للمياه عن طريق عدة أمور من بينها إنشاء وتطبيق تقييمات للتأثيرات البيئية، تكون فعالة وفي وقتها المناسب، وتقييمات أهداف النوعية البيئية لكل من نظم المياه العذبة والمياه البحرية والمياه الساحلية.
- ٢٩ - التحضر: إن تأثير التحضر على نظم المياه هو تأثير كبير، بما في ذلك في المناطق الساحلية حيث يعيش جزء كبير من سكان العالم وحيث توجد معظم المدن الكبيرة. ويمكن لعملية التحضر أن تقلل من المعدلات الطبيعية لامتنصاص المياه، وزيادة خلق مسارات للمياه، الأمر الذي يحدث فيضانات وتآكل. وعادة ما تعتمد المناطق الحضرية بشدة على موارد المياه المحيطة بل وتستنفدها، بما في ذلك المياه الجوفية. وفي أوضاع أخرى، تأتي المياه من أماكن بعيدة. فإن خدمات تصريف مياه المجاري ومياه الصرف من السطوح الصلبة في الجوارات الحضرية إذا لم يتم تناولها بصورة سليمة، فإنها تركز وتنقل المغذيات والملوثات مثل الفلزات الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة والقمامة وتأتي بها إلى شبكات المياه حيث يمكن أن تتراكم وتصل إلى مستويات غير مأمونة.
- ٣٠ - التدفقات البيئية: إن شبكات الأنهار والمياه الجوفية والنظم الساحلية تحتاج إلى قدر من تدفقات المياه^(٧) للاستمرار في أداء وظائفها واستخداماتها ومنافعها. وتزداد نتائج إهمال هذه الضرورة وضوحاً، كما أن تكاليف استعادة التدفقات البيئية لا يزيد عليها إلا تكاليف التأخر في استعادة التدفق. إن نهج

(٧) التدفق البيئي هو توفير مياه نظم الأنهار والمياه الجوفية والنظام الساحلي للمحافظة على استمرار النظم الإيكولوجية ومنافعها عندما يكون نظام النهر أو المياه الجوفية أو النظام الساحلي عرضة لحالة فيها استخدامات متنافسة على المياه مع وجود ضوابط للتدفق. (وقد اعتمد هذا التعريف في مطبوع الاتحاد العالمي للحفاظ - التدفق أساسيات التدفق البيئي) ويعني ترك كمية كافية من المياه في الأجسام المائية وإدارتها لضمان استدامة المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية).

النظام الإيكولوجي تجاه الإدارة المتكاملة لموارد المياه يفرض القيام ببعض الأنشطة مثل بناء السدود وشبكات الري وتطوير الغابات والتنمية الحضرية ولا بد من بحث تأثيرات هذه الأنشطة في تقليل أو زيادة تدفق المياه وتأثير ذلك على بيئات مصاب الأنهار، بما في ذلك البيئات الساحلية والبحرية، والمستوطنات البشرية، كما يجب اتخاذ التدابير لمنع حدوث التغيرات الخطيرة أو التي لا رجعة فيها والتي تعتري النظام الإيكولوجي. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار أوجه القلق المتعلقة بالمياه العابرة للحدود والمناطق العليا من مستجمعات المياه. وقد كان الاتحاد العالمي للحفاظ قد تبوأ دور الريادة في التطبيق العملي لمفهوم التدفق البيئي، كما أن بلدان مثل أستراليا والإكوادور وجنوب أفريقيا لديها الآن خبرات فعلية في استخدام ذلك. وبالمثل بدأت تظهر بوادر إيجابية على الانتعاش البيئي في المستجمعات في بلدان ما بين النهرين التي بدأت تنتعش وترجع إلى الحياة نتيجة للزيادة الاستثنائية في تدفق المياه.

٣١ - *الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية*: يكاد يكون من المستحيل بل من الضار في ظل أي نهج خاص بالنظام الإيكولوجي أن نبحث بيئة المياه العذبة بمعزل عن بيئة المياه الملحة أي كنظامين بيئيين منفصلين. فإن التوجيه الإطاري للمياه الصادر عن الاتحاد الأوروبي (2000/60/EC) وقانون المياه النظيفة للولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يعتبر أن المناطق الساحلية جزءاً لا يتجزأ من إدارة المياه العذبة. ولم يعد بالإمكان بحث قضية المياه العذبة بمعزل عن قضية المياه الملحة، وبخاصة أن المياه المستخدمة غير المعالجة وتدققها هي أخطر التهديدات على صحة سكان السواحل وعلى النظم الإيكولوجية. ولا يمكن تجاهل أهمية إدارة المياه للسواحل والبحار في إطار التنمية المستدامة. ذلك أن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته الثانية والعشرين وفي مقره ٢٢/٢ ثانياً بشأن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، طلب إلى المدير التنفيذي أن يعزز مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، وأن ييسر الإدارة العلمية والارتباطات المؤسسية بين إدارة المياه العذبة والإدارة الساحلية والبحرية، مع الوضع في الاعتبار الخبرات الفعلية على المستويين الوطني والإقليمي.

٣٢ - *الحلول التكنولوجية لإمدادات المياه المستدامة بيئياً*: يتوافر حالياً العديد من التكنولوجيات السليمة بيئياً التي حظيت مؤخراً باهتمام متزايد وبالتطبيق. وإحدى هذه التكنولوجيات هي جمع مياه الأمطار - وهي تكنولوجيا قديمة تعود إلى الظهور كحل في المجتمعات التي تتلقى خدمات غير كافية. وتشتمل الابتكارات على طرق أفضل للجمع والحفظ والنظافة الصحية. وثمة حركة متزايدة عالمياً لتشجيع جمع مياه الأمطار. وتكنولوجيا الأغشية هي مثال آخر: حيث تقلل الطبيعة (أغشية في مناقير النورس أو عند جذور النباتات أو حتى في الكلى)، غشاء الفصل الذي يعطي وسائل تنقية المياه. والتناضح العكسي هو مثال معروف لاستخدام الفصل بالأغشية لإزالة ملوحة المياه. وعلى الرغم من أن تطبيقات واسعة النطاق لتكنولوجيا الأغشية لتحلية مياه البحر لإنتاج مياه الشرب تتكلف حالياً ضعف تكاليف المعالجة التقليدية تقريباً. فإن هناك آفاقاً مشجعة على وجود تطبيقات منخفضة التكلفة في إزالة الممرضات البكتيرية من المياه السطحية باستخدام الفلاتر الدقيقة.

٣٣ - قضايا ذات صلة يغطيها الفرعان جيم ودال أدناه وتشتمل على:

(أ) حلول تكنولوجية للإصحاح المستدام بيئياً: ونُهج النظام الإيكولوجي تجمع بين تجميع مياه المخارير والمعالجة وإعادة الاستخدام إلى البيئة الطبيعية مع الوقاية والاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية. والإصحاح الإيكولوجي، وهو نهج بديل للإصحاح التقليدي، وهو ليس تكنولوجية مفردة وإنما هو نهج كلي يشتمل على إبعاد الفضلات عن المياه، تلك الفضلات التي تشتمل على الممرضات وتدمرها وتعيد تدوير المغذيات وتوصلها إلى الزراعة. وهي تشتمل على عناصر مثل المراحيض الطاردة للبول أو المغيرة لمخاري البول، ومراحيض خليط التسميد، والمراحيض غير الشطفية؛

(ب) النظم الإيكولوجية والفقير: إن إدراج البعد الإيكولوجي في استراتيجيات التقليل من الفقر أمر ضروري للحماية والحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها نظم المياه - توفير موارد المياه - تنظيمها وتقويتها (أنظر الوثيقة UNEP/GC.22/INF/30/Rev.1). حيث يجري بحث الارتباط الحرج بين المياه وتقليل الفقر ورفاه البشر بدرجة أكبر في الفرع دال من هذا الفصل فيما بعد.

جيم - المياه والإصحاح

٣٤ - وأثناء مشاورتهم في الدورة الاستثنائية، قد يرغب الوزراء في أن يبحثوا كيفية قيام الحكومات والمجتمع الدولي بضمان إيلائهم بالاعتبار الواجب للأبعاد البيئية لإمدادات المياه والإصحاح على غرار الخطوط الواردة في مقرر مجلس الإدارة ٢/٢٢ ثانياً، بشأن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية الذي أقره مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثانية والعشرين وذلك أثناء جهودها للوفاء بأهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والمتعلقة بإمدادات المياه والإصحاح.

٣٥ - قد يرغب الوزراء، إلى جانب أمور أخرى، بالتوصية على أساس الخبرات القطرية، بالطرق والوسائل لتعزيز على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية بما يلي:

- (أ) استراتيجيات لتناول الأبعاد البيئية لأهداف إمدادات المياه والإصحاح؛
- (ب) زيادة دقة التقييمات بما في ذلك وضع المؤشرات اللازمة لتقييم استدامة الجهود في التحرك نحو أهداف إمدادات المياه والإصحاح؛
- (ج) إيجاد حلول تكنولوجية لتيسر الجمع المستدام للمياه المستعملة، ومعالجتها، وإعادة استخدامها، وإعادة تخصيصها للبيئة الطبيعية؛
- (د) ممارسات الإدارة المدنية المرغوبة في توفير الإصحاح السليم بيئياً لفقراء المدن، بما في ذلك بحث التطبيق واسع النطاق للمبادئ الرئيسية للإرشادات العملية بشأن إدارة المياه المستعملة البلدية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية،

وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح.

٣٦ - قد يرغب الوزراء أيضاً في أن يوصوا، استناداً إلى الورقة المواضيعية التي أعدت بشأن تمويل معالجة وجمع المياه المستعملة المحلية (UNEP/GCSS.VIII/INF/4)، في السبل الواقعية لسد الثغرات بين الأموال التي تخصص حالياً لإدارة المياه المستعملة وتلك الأموال اللازمة فعلاً.

٣٧ - الأبعاد البيئية: يزداد الإدراك حالياً لأن تحقيق أهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن إمدادات المياه والإصحاح ليست مجرد مسألة توفير الصنابير والمراحيض ولكن أيضاً تأمين الإدارة المستدامة للموارد التي توفر المياه والمعالجة السليمة للمياه المستخدمة وذلك قبل دخولها مرة أخرى إلى الدورة المائية. فدورة إمدادات المياه والإصحاح تمر بالكثير من التكرار قبل وصول المياه في نهاية الأمر إلى البيئة البحرية. ولهذا القضية كذلك تأثيرات مباشرة على صحة الجمهور وصحة النظام الإيكولوجي. ففي دورته الثانية والعشرين، حث مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في قراره بشأن برنامج العمل العالمي للحكومات اعتماد، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يدمج في العناصر ذات الصلة ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نهجاً بيئياً كلياً إزاء الإصحاح، وتنفيذ القمة العالمية بشأن هدف الإصحاح للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وإدراج ليس فقط توفير خدمات الإصحاح المتزلية، ولكن أيضاً المكونات الأخرى لعملية إدارة المياه، بما في ذلك جمع المياه المستعملة ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة تخصيصها للبيئة الطبيعية.

٣٨ - التقييم: إن برنامج الرصد المشترك الذي ينفذ حالياً بواسطة صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية هو الآلية العالمية الرئيسية لرصد التقدم المحرز نحو غايتي إمدادات المياه والإصحاح وإعداد التقارير بشأن ذلك. وبشكلها الحالي تركز تلك الآلية على قياس ما ينفق على البنية التحتية. وهناك حاجة لإدراج مؤشرات تتناول الأبعاد البيئية للإصحاح. فمثلاً يمكن إيلاء الاهتمام ليس فقط لتغطية نظم الصرف الصحي في المناطق الحضرية، ولكن أيضاً لحالة تشغيلها وصيانتها وكذلك ارتباطها بالتشغيل وتنفيذ خدمات معالجة المياه المستخدمة المستدامة والكافي. وبالإضافة إلى الفرقة العاملة التابعة لمشروع الألفية للأمم المتحدة بشأن المياه والإصحاح يعترف بضرورة رصد المخرجات لتحقيق هدي المياه والإصحاح ليس فقط، ولكن أيضاً المدخلات: التعهدات بالدعم من الجهات المانحة الخارجية والمؤسسات المالية الدولية، والالتزامات على المستويات الإقليمية والقطرية والمحلية وكذلك الاستثمارات الفعلية المحققة.

٣٩ - الحلول التكنولوجية: هناك العديد من الأمثلة المتوافرة على استخدام التكنولوجيات التجديدية ونهج الإدارة في جمع المياه المستخدمة ومعالجتها (أنظر أيضاً الفقرة ٣٢ عاليه) على المستويين القطري والمحلي. ويشتمل ذلك على بدائل قليلة الكلفة، وبدائل تكنولوجية إيكولوجية مستدامة بيئياً، وكذلك ممارسات سكان أصليين تستند إلى الثقافات والخبرات. هناك تجارب متزايدة على استخدام خيارات إعادة الاستخدام والتقليل من استخدام المياه. والعديد من هذه النهج التجديدية صالحة للاقتباس على نطاق واسع للتعديل في الخطط القطرية للتنمية.

٤٠ - المياه المستعملة البلدية: قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح بصورة مشتركة بتطوير وتنفيذ خطة عمل استراتيجية بشأن المياه المستعملة البلدية. وفي دورته الثانية والعشرين طلب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إلى المدير التنفيذي مواصلة وضع توجيهات رئيسية بشأن إدارة استخدام المياه المستعملة البلدية، وتقديمها إلى المجلس/المنتدى لبحثها أثناء دورته الثالثة والعشرين. إن ترجمة هذا المقرر إلى أعمال على المستويين القطري والدولي، استناداً إلى الخبرات العملية على الأرض قد يمثل مساهمة مهمة من جانب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وفي هذا الإطار، يحتاج الأمر إلى تأييد قوي للمهام التالية:

- (أ) تطوير أهداف إقليمية وقطرية لترجمة الأهداف العالمية إلى أعمال إقليمية وقطرية؛
- (ب) خلق شراكات متعددة أصحاب المصالح؛
- (ج) زيادة مشاركة المرأة في المجتمع؛
- (د) إشراك القطاع الخاص؛
- (هـ) الاستعانة بالترتيبات المالية التجددية والإيجابية وبالدعم من الجهات المانحة في المراحل الأولية للمشروعات الجديدة؛
- (و) الضغط من أجل توفير موارد محلية على غرار المفاهيم الخلاقة الجديدة؛
- (ز) بناء القدرات للمحافظة على جميع التحديات والمهام آفة الذكر.

٤١ - تمويل جمع ومعالجة المياه المستعملة: إن تدابير التمويل لتحقيق الهدفين: المياه والإصحاح ينبغي أن تراعي تكاليف جوانبها البيئية وبخاصة تلك التي تتعلق بمعالجة مياه المجاري والمياه المستعملة. ووضع جدول متدرج بالخيارات المتوافرة المعروفة التكاليف الأمر الذي قد يساعد صناع القرارات على تخصيص الأموال المتوافرة بطريقة مثلى لتوفير أفضل الخدمات الممكنة لأكثر عدد من الناس. وعلى الرغم من القول المتكرر بأنه يلزم لسد الثغرة مضاعفة المستوى الحالي للإنفاق على إمدادات المياه وقطاع الإصحاح المتزلي على الأقل إلى أربعة أمثاله في مجال جمع ومعالجة المياه المستعملة لمواجهة هذه الجوانب البيئية للمياه والإصحاح.

دال - المياه، والصحة والفقير

٤٢ - وفي ضوء هذه المداولات بشأن الموضوعين السابقين، قد يرغب الوزراء في تناول دور الحكومات والمجتمع الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ينبغي أن يلعبه داخل إطار العمل الدولي الحالي بشأن الفقر والبيئة لضمان إدماج الأبعاد البيئية بصورة أفضل في استراتيجيات تقليل الفقر، وبرنامج الصحة المحلية والقطرية، والإستراتيجيات الإنمائية المستدامة.

٤٣ - واستناداً إلى الإطار المفاهيمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب أمور أخرى لتحديد الارتباطات بين الفقر والبيئة (على النحو الوارد في الوثيقة (UNEP/GC.22/INF/30/Rev.1)، فإن الخبرات

المكتسبة لدى العديد من البلدان والمؤتمر بشأن "المياه لأفقر الفئات"، الذي عقد في ستافانجير، النرويج، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فقد يرغب الوزراء في أن يحددوا:

- (أ) نهج عملية لإدماج استراتيجيات إدارة المياه المستدامة في ورفاقهم الاستراتيجية الخاصة بالتخفيف من الفقر وخططهم الإنمائية القطرية الأخرى؛
- (ب) نهج الإدارة المتكاملة بما في ذلك تقييم التعرض، والإنذار المبكر، وبناء القدرات البيئي، واستهلاك وإنتاج المياه المستدامين؛
- (ج) طرق ووسائل إدراج الشواغل ذات الارتباط بالبيئة عبر الحدود السياسية وتعزيز الحصول على المياه بصورة متساوية؛
- (د) تدابير السياسات القطرية والدولية والتغييرات المؤسسية الضرورية لتحقيق الأهداف الثلاثة آنفة الذكر.

٤٤ - الفقر، النظم الأيكولوجية والصحة: يعتبر توفير مياه ذات نوعية جيدة ومصدر مياه يعول عليه مقومين وعاملين حاسمين وأساسيين لرفاهة الإنسان. إن غياب أي من هذين المكونين يؤدي إلى الفقر ويعرض الصحة البشرية لتهديدات خطيرة - والتي تعتبر مقوماً وعاملاً حاسماً آخر لرفاهة الإنسان. ففي الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، قدم المدير التنفيذي ورقة بشأن قاعدة الموارد الطبيعية الحية لمكافحة الفقر (UNEP/GC.22/8/ADD.3). كما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع إطار مفاهيمي بشأن الفقر والنظم الأيكولوجية (UNEP/GC.22/INF/30). وتجري ترجمة هذا الإطار إلى أعمال عن طريق حالات إستراتيجية، بالتركيز على الدراسات القطرية، بصفة خاصة في أفريقيا. وقد أصبح تطبيق تلك الأدوات الخاصة بالسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المياه أمراً حيوياً حيث سيمثل مساهمة كبيرة في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الهدف الخاص بالمياه ضمن غايات إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٨) وأهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. إن الدعم الأخير من أجل دور متنام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري، علاوة على عضويته في فريق الأمم المتحدة الإنمائي، يعززان الوظيفة الهامة للبرنامج في التصدي للروابط بين المياه والفقر، خاصة في حالة قضايا الحصول والإستخدام العاديين لموارد المياه التي يشترك فيها أكثر من بلد.

٤٥ - ورقات إستراتيجية للحد من الفقر: أخذت الجماعة الدولية على عاتقها إلتزاماً بوضع وتعزيز الخطط القطرية للقضاء على الفقر للتصدي لمسببات الفقر الأساسية. شاركت منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ثنائية الأطراف في إستراتيجيات ومبادرات كثيرة للحد من الفقر. تتضمن أهداف هذه الإستراتيجيات والمبادرات مساعدة البلدان في تحليل نطاق الفقر ومسبباته وفي وضع السياسات والإستراتيجيات القطرية الخاصة بالحد من الفقر. وقد اعتبر البنك الدولي والبلدان المانحة والوكالات الأخرى هذه السياسات والإستراتيجيات أساساً لتخفيف أعباء الديون والإقراض بشروط ميسرة. لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور يلعبه في هذه السلسلة المعقدة، وذلك بتقديم الخبرات في مجال النظم

الإيكولوجية، خدمات النظم الأيكولوجية ورفاهة الإنسان. وقد كان دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دمج الاعتبارات البيئية في عملية وضع الورقات الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر موضوعاً لمقررات مجلس الإدارة. لذا، فإن إعلان مالو الوزاري (حسبما ورد في الوثيقة، UNEP/GCSS.VI/1، annex)، ومقرر مجلس الإدارة ١٥/٢١ بشأن دعم أفريقيا ومقرر مجلس الإدارة الأخير ١٠/٢٢ بشأن الفقر والبيئة في أفريقيا، على وجه الخصوص، تقدم ولاية واضحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم النصح للحكومات الطالبة بشأن الطرائق الواجب إتباعها لدمج النظم الأيكولوجية وخدمات النظم الأيكولوجية في ورقاتها الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر، إستراتيجيات المساعدة القطرية وخطط التنمية القطرية.

٤٦ - ذكر في مطبوع حديث للبنك الدولي (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) بشأن إستراتيجيات الحد من الفقر وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية والخاص بالاستدامة البيئية، أن ١٢ ورقة فقط من بين ٢٨ ورقة من الورقات الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر تقدم بعض المعلومات بشأن خطوط الأساس والأهداف تتوافق مع الهدف رقم ٧، وأنه لا توجد أي ورقة من بين ٢٢ ورقة مؤقتة لإستراتيجيات الحد من الفقر تقدم معلومات بشأن التوقعات المستقبلية على المدى البعيد. وبصفة خاصة، يتم تركيز الإلتباه غالباً في ورقات إستراتيجيات الحد من الفقر التي تقدم أهدافاً تتوافق مع الهدف رقم ٧، على الحصول على المياه والإصحاح. وتتضمن الورقات الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر ذات الأهداف الواضحة المتوافقة مع إعلان الأمم المتحدة للألفية، تلك المقدمة من كل من غيانا، هندوراس، موريتانيا، نيكاراغوا، رواندا، السنغال وزامبيا. قدمت كل من غينيا وفيتنام أهدافاً من أجل عام ٢٠١٠. أظهرت كل من بوليفيا، بنين، غامبيا واليمن التزاماً عاماً لتحقيق الأهداف المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

٤٧ - الإدارة المتكاملة: تتضمن التحديات الرئيسية في هذا السياق، أولاً، تحديد التدخلات الفعالة تكاليفياً والمركزة على العلم لتحسين فهم الروابط التي تربط بين خدمات النظم الأيكولوجية، إدارة المياه غير الكافية وصحة الفقراء، مع تركيز خاص على مقدار التكاليف الخاصة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه؛ و، ثانياً، إستراتيجيات للتدخل تتضمن توفير وتنقية المياه من أجل إنتاج وإستهلاك مستدامين للمياه ودمج هذه التدخلات في إستراتيجيات الحد من الفقر.

٤٨ - الحصول العادل على المياه: نظراً لأن المياه غالباً ما تكون قضية عابرة للحدود، لذا فإن الإمداد بالمياه والطلب عليها، غالباً ما تتنازع السيطرة عليه أكثر من دولة مستقلة. قد تكون إستراتيجيات المياه القطرية أكثر فعالية إذا تضمنت التقييمات المشتركة هذه القضية الخاصة بالتوازن والأخلاق وبالتالي دمج هذه المفاهيم ضمن إستراتيجيات الحد من الفقر أو الخطط القطرية للتنمية المستدامة.

خامساً - نحو إطار تنفيذ جيجو

٤٩ - يهدف مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الإستثنائية الثامنة، إلى تحديد تدابير عملية ونهج قابلة للتنفيذ والتوصية بتطبيقها على مدى واسع بواسطة المجتمعات المحلية والقطرية، تستند على خبرات فعلية يمكن ان تعزز من تنفيذ أعداد منتقاة من الإلتزامات والأهداف ذات الصلة الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وفيما التزمت به القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، والتي

يمكن تكرارها على مدى واسع. وسوف تقدم نتائج الدورة إطاراً تنفيذياً بيئياً للدورة المرتقبة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمنتديات، البرامج وعمليات السياسات الدولية الأخرى التي تتصدى للمياه والإصحاح وعلاقتها بالمستوطنات البشرية.

٥٠ - سوف يبرز إطار تنفيذ جيحوج هذه النهج العملية، المبتكرة والقابلة للتكرار، والتي ستعجل إذا تم تطبيقها على نطاق واسع تنفيذ الغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وأهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ذات الصلة، فيما تضمن الإستدامة البيئية. يمكن لإطار تنفيذ جيحوج أن يتم تزويده بمساهمات مكتوبة قصيرة مقدمة من البلدان تقدم تفصيلات عن النهج المبتكرة التي تم دمجها في إستراتيجيات التنمية القطرية والتي كان لها تأثير على التقدم القطري نحو التنمية المستدامة. كما أن إطار تنفيذ جيحوج يمكن أن يتضمن، على سبيل المثال، التصديق على النقاط الرئيسية العشرة للإجراءات المحلية والقطرية المعنية بالمياه المستعملة البلدية والتي تم وضعها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الصحة العالمية، موئل الأمم المتحدة والمجلس التعاوني للإمداد بالمياه والإصحاح، وتوصيتهم باستخدامها على نطاق واسع بواسطة السلطات المحلية والقطرية، القطاع الخاص والمنظمات والبرامج الدولية ذات الصلة.

٥١ - وفي هذا السياق، سيقوم إطار تنفيذ جيحوج بتقديم مثال واضح عن كيفية إنتقال الجماعة البيئية الدولية من التخطيط إلى العمل، كما سيساهم في إنجاز إلتزامات إعلان الألفية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

المرفق الأول

شرح للجزء الثاني: قضايا المياه البيئية الرئيسية: تحديد المرحلة

١ - *ازدياد الضغوط على البيئة وعلى قاعدة الموارد الطبيعية:* يعاني حوالي ثلث سكان العالم الذين يعيشون في البلدان من ضغوط مائية متوسطة إلى عالية. ويعود تزايد الطلب على المياه إلى زيادة السكان، التنمية الصناعية وإنتشار الزراعة المروية. ويهدد التدهور في موارد المياه العذبة والمياه الساحلية والبحرية أسباب المعيشة لكثير من الناس، خاصة الفقراء.

٢ - *المياه والإصحاح:* يظل التصريف المستمر للمياه المستعملة غير المعالجة إلى البيئات العذبة والبحرية أحد أكبر التهديدات للصحة العامة، أسباب المعيشة ووظائف النظم الأيكولوجية لكثير من سكان العالم الأكثر فقراً، مع التأكيد على أن الإمداد بالمياه المصحوب بإنفاذ ضعيف للقوانين أدى إلى الحد من فعالية إستثمارات وبرامج رئيسية في مجال الإمداد بالمياه والإصحاح في العقود الأخيرة، خاصة في المناطق النامية. كما يظل التحدي الخاص بضمان إمداد بالمياه مستدام بيئياً وخدمات إصحاح للمستوطنات البشرية، بما في ذلك المساكن الحضرية قائماً بلا تغيير.

٣ - *المياه والمستوطنات البشرية:* يقيم حوالي نصف سكان العالم حالياً في مناطق حضرية. ولتجمع السكان، أنماط الإستهلاك الخاصة بهم والأنشطة الإقتصادية الحضرية خاصتهم تأثيرات ضارة على البيئة وعلى قاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد المياه. وتشير النشرات الأخيرة لموئل الأمم المتحدة بوضوح إلى التحديات البيئية المرتبطة بالتحضر السريع لسكان العالم.

٤ - *نوعية المياه:* أصبح أكثر من نصف أنهار العالم الرئيسية وكثير من البيئات الساحلية ملوثة بطريقة خطيرة، مما يؤدي إلى تدهور في النظم الأيكولوجية المحيطة مثل الأراضي الرطبة، موائل الطيور، مفارخ الأسماك، الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، وتهديد صحة وأسباب معيشة السكان الذين يعتمدون على هذه النظم. وتتضمن مصادر التلوث مياه المجاري غير المعالجة، مياه الصرف الزراعي والتلوث الكيميائي. كما أصبح هناك حاجة ملحة لإجراءات مُحدثة لرصد وتقييم نوعية المياه وإلى وضع سياسات وبرامج أفضل. يقدم ذلك، عدة أمور من بينها، أسباباً وحيية لتعزيز برامج الرصد، مثل برنامج المياه الخاص بالنظام العالمي للرصد البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (GEMS)، والتي تقدم بيانات ومعلومات نوعية المياه لكل من أغراض التقييم والإدارة، ولإنشاء برامج جديدة مثل التقييم البحري العالمي.

٥ - *المياه الجوفية:* يعتمد ما يقرب من ٢ بليون نسمة، حوالي ثلث سكان العالم على إمدادات المياه الجوفية، تُسحب أغلبها من الطبقات الضحلة. ويعتمد كثير من سكان الريف على المياه الجوفية اعتماداً كاملاً. وتعتبر موارد المياه الجوفية، في العالم كافة معرضة للعديد من التهديدات، بما في ذلك الإستهلاك المفرط والتلوث. وتلقى قضايا استخدام ونوعية المياه الجوفية، إلى وقتنا هذا، إهتماماً أقل من الذي تلقاه المياه السطحية، كما أن البيانات الخاصة بمخزونات وتدفقات المياه الجوفية قليلة ولا يُعول عليها.

٦- المياه العابرة للحدود: تتوزع المياه إلى حد بعيد بين مناطق، بلدان، مجموعات إثنية ومجتمعات. ونظراً لأن ما يقرب من ٢٦١ نهرًا يتقاسمها بلدان أو أكثر، فإن ذلك يجعل من إدارة موارد المياه العابرة واحدة من أكثر قضايا المياه أهمية في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، غالباً ما تؤثر الملوثات وكميات الرواسب التي تدخل إلى نظم الأنهار على البيئتان الساحلية والبحرية لبلدان تكون بعيدة عن المصدر الأصلي للتلوث. لذا فإن التعاون بدلاً من النزاعات التي شاعت في الماضي، يبقى هو القاعدة في إدارة المياه العابرة للحدود. ومع ذلك، فإن الرؤية المشتركة طويلة الأجل للبلدان الواقعة على ضفاف الأنهار، والمطلوبة من أجل إدارة فعالة وكفؤة ومستدامة بيئياً لموارد المياه العابرة للحدود، لا تزال غير موجودة إلى حد بعيد. إن التوترات المتزايدة تجعل من الضروري مواصلة تعزيز التعاون من أجل ضمان الإقتسام العادل لموارد المياه في العالم.

٧- المياه والنظم الأيكولوجية: كان لمشروعات تنمية المياه في القرن العشرين تأثيرات واضحة على النظم الأيكولوجية للمياه العذبة، الغثة والمالحة. إن نقل المياه لإستخدامات الإنسان، وتغير مسارات التدفقات وتلويث المياه بالنفايات الصناعية والمنزلية والنفايات الأخرى يسهم في إزالة المناطق التي تقدم الخدمات البيئية الرئيسية، مثل المستنقعات والأراضي الرطبة، وغابات المنغروف، ومروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية. وقد تم فقد أو إتلاف وظائف النظم الأيكولوجية في كثير من الأنهار، البحيرات والمناطق الساحلية والبحرية. فعلى سبيل المثال، تعتبر الأراضي الرطبة أحد النظم الأيكولوجية التي تؤثر ليس فقط على إنتشار الأنواع والتنوع البيولوجي بصفة عامة، ولكنها تؤثر أيضاً على المستوطنات والأنشطة البشرية.

٨- المناطق الساحلية والبحرية: ترتبط موارد المياه العذبة والساحلية والبحرية فيما بينها إرتباطاً جوهرياً. حيث أن أكثر من ٣٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في مناطق ساحلية، مع إعتداد أكثر من بليون نسمة في غذائهم، دخلهم وأسباب معيشتهم على الشعاب المرجانية. وتعتبر المناطق الساحلية والبيئات البحرية هي الجهات المتلقية لنتائج الممارسات الإدارية لأحواض المياه العذبة ومناطق الصرف. يقدم برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية والذي يقدم له برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة إطاراً إستراتيجياً للإدارة المتكاملة للأنهار والسواحل. وينشأ التدهور البحري والساحلي نتيجة للضغط المتزايد على كل من الموارد الطبيعية الأرضية والبحرية وعلى إستخدام الموارد الساحلية والبحرية، بما في ذلك للتخلص من النفايات والمياه المستعملة. يقوم مركز رصد الحفظ العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (WCMC) بتقييم الضغوط المتزايدة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأرضية، الساحلية والبحرية الناجمة عن الأنشطة والإستهلاك المفرط للإنسان.

٩- الزراعة المروية: تعتبر الزراعة هي المسؤولة عن سحب أكثر من ٧٠ في المائة من المياه العذبة من البحيرات، الأنهار والمصادر الجوفية. وقد أدى تدني مستوى الإدارة البيئية إلى ملوحة حوالي ٢٠ في المائة من الأراضي المروية في العالم، مما أفضى إلى انخفاض واضح في الإنتاج الزراعي. وهناك احتمال أن تعادل التجارة في المنتجات الزراعية على مستوى العالم - يُنظر إليها أيضاً كتجارة في المياه الفعلية - الندرة في المياه محلياً.

١٠ - الاستخدام والاستهلاك غير المستدامين للمياه: لا تقدم الهياكل الإقتصادية القائمة حوافز كافية للإنتاج والإستهلاك المستدامين للمياه. ولا يتم تشجيع الإستثمارات بصورة كافية بإستخدام طرق بديلة للإنتاج من خلال تقنيات صغيرة الحجم، تقليدية أو جديدة. وقد أصبحت تحلية المياه الساحلية أحد مصادر الإمداد بالمياه وذلك بصورة متزايدة. كما لم تلقى التبعات البيئية الإهتمام الذي تستحقه بعد.

١١ - الفقر والمياه: يهدد التدهور في الموارد الطبيعية مثل المياه العذبة والبحرية أسباب معيشة كثير من الناس، وبصفة خاصة الفقراء. ويرد ذكر الروابط بين المياه والفقر في إعلان الألفية وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: يعاني فقراء العالم كثيراً من الإدارة غير المستدامة للمياه. وقد سلم المجتمع الدولي في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بالإرتباط الأبدى بين القضاء على الفقر والحصول على خدمات الموارد المائية. إن المؤتمر بشأن "المياه للأكثر فقراً" الذي عقد في النرويج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قد ركز على الإجراءات المطلوب إتخاذها في هذا المجال.

١٢ - الوقائع الكبرى التي تسببها المياه: تعاني أجزاء كثيرة من العالم من موجات حارة، فيضانات، مظاهر جفاف ووقائع كبرى أخرى متعلقة بالطقس ذات تأثيرات بيئية ضارة كبيرة. وتؤدي الزيادة السكانية، المصحوبة بالإستخدام غير المستدام للأراضي وممارسات الإدارة المائية غير المستدامة إلى زيادة تعرض كل من الإنسان والبيئة لوقائع كبرى بسبب المياه.

١٣ - أسلوب إدارة المياه: أبلغت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن الكثير من البلدان تفتقر إلى التشريعات والسياسات الكافية للتوزيع والإستخدام الفعالين والعادلين لموارد المياه. ومع ذلك، يجري إحراز تقدم، من خلال إستعراض التشريعات القطرية وسن القوانين والقواعد التنظيمية الجديدة المتصلة بالمياه.

المرفق الثاني

شرح للجزء الثالث: إستجابات السياسات الدولية

١ - إعلان الألفية للأمم المتحدة:^(٧) برز تعهد رؤساء الدول والحكومات في الفقرة ١٩ من إعلان الألفية "بالتحفيض إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥ نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها" كتحدٍ خطير يحتاج إلى إجراءات واسعة على المستوى القطري، الإقليمي، العالمي وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة. وتم مؤخراً تحديد هدف جديد خاص بالترول بنسبة السكان الذين لا يحصلون على الإصحاح الأساسي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وذلك في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وإستجابة لذلك تم إطلاق مشروع الألفية للأمم المتحدة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، لتحديد أفضل الإستراتيجيات التي تحقق الغايات الإنمائية لألفية الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد الأولويات، الإستراتيجيات، الوسائل التنظيمية والتمويل. ويؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً في فريق عمل الألفية المعني بالمياه والإصحاح، والذي تم تشكيله لتحقيق أهداف الإمداد بالمياه والإصحاح الخاصة بكل من غايات إعلان الأمم المتحدة للألفية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٢ - برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية: في الإجتماع الإستعراضي الحكومي الدولي لتنفيذ برنامج العمل العالمي، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وافقت الحكومات على إنتقال البرنامج من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا التمويل والإدارة. إستجابة لذلك، يقوم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بالتركيز على تيسير الشراكات الجديدة، بما في ذلك الشراكات مع القطاعين الخاص والمالي، وتعزيز إستخدام أفضل الممارسات، والصكوك القانونية، والمؤسسية والتنظيمية المستدامة، بالإضافة إلى الحلول التكنولوجية المبتكرة، خاصة للتصدي للمياه المستعملة البلدية وللتغير الفيزيائي وتدمير الموائل الساحلية.

٣ - مؤتمر بون الدولي للمياه العذبة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١): حدد هذا المؤتمر والذي يعمل كإجتماع تحضيرى للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، خمسة مبادئ رئيسية لإدارة المياه العذبة لتحقيق التنمية المستدامة: أولاً، الوفاء بالحاجات الأمنية الخاصة بالمياه للفقراء؛ ثانياً، أن اللامركزية تعتبر عاملاً رئيسياً لأن المستوى المحلي يكون حيث تفي السياسات القطرية بحاجات المجتمع؛ ثالثاً، إنشاء شراكات جديدة من أجل خدمات ميدانية مائية أفضل؛ رابعاً، وضع ترتيبات مشتركة على مستوى أحواض المياه، بما في ذلك المياه العابرة التي تمر بشواطئ عديدة؛ وخامساً، أن العامل الأساسي الرئيسي هو وضع ترتيبات إدارية أقوى وأفضل.

٤ - المؤتمر الدولي بشأن التمويل من أجل التنمية والذي عُقد من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، نوفو ليون، المكسيك. أقر المؤتمر إجماع مونتيري، والذي قدمت فيه البلدان المتقدمة، النامية

(٧) إعلان الألفية الموافق عليه دولياً (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) والذي

أقر في عام ٢٠٠٠ وصُدق عليه في عام ٢٠٠٢ بواسطة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

والتي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال تعهدات بضمانات للقيام بإجراءات هامة في مسائل السياسات المحلية، والدولية والنظامية. وقد أطلقت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ عملية متابعة حكومية دولية مفصلة، حسبما طُلب في الإجماع، لرصد تنفيذ ودفع المناقشات الدولية بشأن السياسات الخاصة بتمويل التنمية. كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إنشاء أمانة دائمة لدعم هذه العملية. وتبعاً لذلك، تم إنشاء مكتب التمويل من أجل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - *القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (أب/أغسطس ٢٠٠٢):* أكدت القمة العالمية، في خطة تنفيذها على الدور المركزي للمياه في التنمية المستدامة ووافقت على مجموعة من الأنشطة المحددة لتحقيق الأهداف والمقاصد بالمياه والإصحاح. وترتبط المياه بقوة مع الصحة، والزراعة، والطاقة والتنوع البيولوجي، كما وردت بالتفصيل في الورقة المعنية بالمياه، والطاقة، والصحة، والزراعة والتنوع البيولوجي (WEHAB) والتي أعدت للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وقد طالبت خطة تنفيذ جوهانسبرغ، بعدة أمور من بينها، إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية. وضع خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط فعالية استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥؛ والتنسيق الفعال فيما بين الهيئات الدولية والحكومية الدولية المختلفة والعمليات المعنية بالقضايا ذات الصلة بالمياه، سواء داخل الأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وأخيراً، وافقت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على مواجهة التحدي الخاص باستعراض التقدم وتعزيز مواصلة تنفيذ جدول أعمال المياه في الدورة الأولى من برنامج عملها الجديد لسنوات متعددة.

٦ - *المبادرات الطوعية:* يُعتبر عدد كبير من المبادرات الطوعية التي أعلنتها الحكومات، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، ومرفق البيئة العالمية (GEF) والقطاع الخاص جزءاً من النتائج الرئيسية للقمة العالمية. وقد تم الإعلان في القمة العالمية عن كثير من المبادرات التي يُطلق عليها مبادرات النمط الثاني - لعدد كبير منها صلة خاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي مجال العلاقات المشتركة بين المياه العذبة والبيئة الساحلية والبحرية، تتضمن هذه المبادرات مبادرة منابع المياه إلى مصابها البحرية؛ المياه؛ مبادرة Hilltops-2-Oceans؛ مبادرة اندونيسية للحد من التلوث البحري بمشاركة المجتمعات المحلية في الحماية البحرية؛ مبادرة البحار الأسترالية، والتي تهدف إلى زيادة القدرات الساحلية القطرية والإقليمية من أجل نهج قطاعية شاملة لإدارة مستجمعات المياه والنظم الأيكولوجية البحرية؛ والمبادرة العالمية للإتحاد الأوروبي بشأن المياه والتي تهدف بتركيزها الخاص على أفريقيا إلى خلق شراكات إستراتيجية لتحقيق أهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والإصحاح. ومن بين المبادرات القائمة ذات الصلة شبكة العمل الدولية بشأن الشعاب المرجانية (ICRAN)، والتي أنشئت لوقف وقلب إتجاه التدهور في صحة الشعاب المرجانية في العالم، والعملية الأفريقية من أجل تنمية وحماية البيئة البحرية والساحلية، والتي صُممت لكي تُلخّص إلى مقترحات مشروعات محددة في خمسة مجالات مواضيعية - التعرية الساحلية، إدارة النظم الأيكولوجية والموائل الرئيسية، الإستخدام المستدام للموارد المعيشية، التلوث، والسياحة.

٧- مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: أقر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثانية والعشرين، المنعقدة في شباط/فبراير ٢٠٠٣ برنامج عمل السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والذي يعد الترتيبات لتعزيز تنفيذ سياسات وإستراتيجيات المياه الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقام المدير التنفيذي بتقديم ورقات المناقشة التالية إلى الجلسة العامة UNEP/GC.22/10/Add.3/Rev.1، بعنوان "تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: المياه" و UNEP/GC.22/2/Add.3، بعنوان "استعراض سياسات وإستراتيجيات المياه الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة: قضايا السياسات الرئيسية وخيارات السياسات". وعلاوة على ذلك، قدم المدير التنفيذي الوثيقة UNEP/GC.22/INF/35 بعنوان "تدابير تعزيز مكون المياه العذبة في سياسات وإستراتيجيات المياه". وتقدم هذه الوثائق معاً أساساً جيداً لبحث جوانب السياسات ذات الصلة في العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والمتعلقة بمناقشات المجلس/المنتدى في دورته الإستثنائية الحالية.

٨- منتدى المياه العالمي الثالث: قام منتدى المياه العالمي الثالث، المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٣ بتجميع ٤٢٢ من الإجراءات المقدمة من ٣٦ بلداً و١٦ منظمة دولية في "حقيبة إجراءات المياه". وحدد الوزراء خطوات لمعالجة قضايا المياه في خمسة مجالات: إدارة موارد المياه وإقتسام الفائدة؛ مياه شرب المأمونة وخدمات الإصحاح؛ المياه من أجل الغذاء والتنمية الريفية؛ منع تلوث المياه وحفظ النظم الأيكولوجية؛ التخفيف من حدة الكوارث وإدارة المخاطر. ومن أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في التخفيض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، نسبة سكان العالم غير القادرين على الحصول على مياه الشرب الصالحة أو دفع ثمنها، أكد الإعلان الوزاري على أهمية قيام كل بلد بوضع الإستراتيجيات الخاصة به. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة رائدة لمناسبة يوم المياه العالمي بالإعلان عنها في المنتدى.

٩- اختتمت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة دورتها الحادية عشرة، المنعقدة في نيويورك من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ أعمالها بإتفاق بشأن برنامجها المستقبلي وتنظيم عملها خلال الـ ١٥ عاماً القادمة. وستعمل اللجنة حالياً على أساس دورات تنفيذ مدة كل منها سنتين، تتضمن سنة للإستعراض وسنة للسياسات. وستقوم سنة الاستعراض بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد المعوقات والقيود، بينما تقرر سنة السياسات التدابير التي من شأنها تسريع التنفيذ وحشد الإجراءات للتغلب على هذه المعوقات والقيود. وستقوم اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في الدورة الأولى للسنتين (٢٠٠٤-٢٠٠٥) بالتركيز على المياه، الإصحاح والمستوطنات البشرية، ثم يتبع ذلك التركيز على قضايا الطاقة، وتغير المناخ، الغلاف الجوي والتنمية الصناعية في الدورة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيتم التصدي في كل دورة لعدد من القضايا الشاملة للقطاعات، مثل القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والإستهلاك، والصحة، والتعليم والتنمية المستدامة في عالم يتجه نحو العولمة، وذلك بالإضافة إلى وسائل التنفيذ. وسيتم تكريس السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لتقييم شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

١٠ - قمة مجموعة الثمانية: تضمنت قمة مجموعة الثمانية التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ قضية المياه والإصحاح كأحد بنود مناقشتها الرئيسية ووضعت خطة عمل تفصيلية لهذا المجال الهام. واستجابة لحاجات وأولويات البلدان الشريكة، ترمي خطة عمل مجموعة الثمانية إلى اتخاذ التدابير التالية:

- (أ) تقديم الدعم للمبادرات المائية التي تشرف عليها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)؛
- (ب) تعزيز أسلوب الإدارة الجيدة (تقديم المساعدة، كأولوية، إلى البلدان التي تلتزم سياسياً بإعطاء أولوية لمياه الشرب المأمونة والإصحاح الأساسي كجزء من إستراتيجياتها لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر)؛
- (ج) دعم جهود بناء قدرات البلدان لتطوير المهارات الضرورية من أجل تقديم خدمات عامة فعالة؛
- (د) دعم الجهود الخاصة بتقديم المساعدة من أجل تطوير الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط/فعالية استخدام المياه؛
- (هـ) دعم الإدارة والتنمية الأفضل لأحواض الأنهار المشتركة؛
- (و) تعزيز التعاون بين دول أحواض الأنهار في العالم، مع إيلاء عناية خاصة لأحواض الأنهار الأفريقية.

١١ - قطع قادة مجموعة الثمانية على أنفسهم عهداً بإدماج الأولويات الصادرة عن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية لعام ١٩٩٥ في السياسات والمبادرات القطرية، والإقليمية والدولية.

١٢ - منتدى دوشاناب الدولي للمياه العذبة: أقر هذا المنتدى، المنعقد في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، مناشدة ديوشاناب من أجل المياه. أعاد المشاركون التأكيد على التزامهم بأعمال التنفيذ لتحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف المتفق عليها في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال عدة أمور من بينها تنفيذ الإدارة الدولية لموارد المياه المرتكزة على نهج خاص بالنظام الأيكولوجي؛ العمل على إبرام إتفاقات فعالة لإدارة مجاري المياه العابرة للحدود، تعزيز فعالية إنتاج الطاقة الكهرومائية؛ السعي نحو حشد الموارد المبتكرة المنحازة إلى الفقراء؛ وتعزيز الاستخدام المستدام وإعادة إحياء النظم الأيكولوجية ذات الصلة بالمياه.

١٣ - عُقد مؤتمر إستافنجر في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بواسطة الأكاديمية الدولية للمياه في إستافنجر، النرويج، تحت عنوان "المياه للأكثر فقراً". وركز المؤتمر على كيفية تنفيذ غايات إعلان الأمم المتحدة للألفية الخاصة بالمياه وأهداف قمة جوهانسبرغ الخاصة بالإصحاح والإدارة المتكاملة لموارد المياه. وسيتم إحالة نتائج المؤتمر إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة. وقد تضمنت النقاط الرئيسية أنه يمكن تحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة للألفية الخاصة بالمياه والإصحاح؛ وأن للناس الحق في الحصول على إمدادات آمنة من المياه تفي بحاجاتهم الأساسية وبثمن يمكنهم تحمله؛ وأن الحكومات القطرية تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا المجال دون أن تنحصر فيها هذه المسؤولية.

١٤ - مؤتمر عموم أفريقيا للتنفيذ والشراكة بشأن المياه: قام هذا المؤتمر، الذي عُقد في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ببحث آثار نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة على مبادرات المياه الإقليمية وعلى دور القارة في تنفيذ نتائج القمة. وصدق المؤتمر على مجموعة المبادرات والمشروعات المعنية بالمياه وودشن عدداً من المبادرات الجديدة، بما في ذلك مرفق المياه الأفريقية، التوقيع الرسمي على الشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا والإتحاد الأوروبي المعنية بشؤون المياه والإصحاح. وقد تضمنت الإلتزامات الوزارية تشكيل أفرقة عمل قطرية بشأن المياه والإصحاح، وإستخدام إلتزامات وتوصيات المؤتمر كأساس لوضع نهج أفريقي مشترك قبل وبعد الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وتعهد كثير من البلدان المانحة في المؤتمر بتقديم مساهمات كبيرة.

١٥ - خطة عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية: سيعقد اجتماع دولي لاستعراض خطة عمل بربادوس في موريشيوس في وقت لاحق من هذا العام ٢٠٠٤. وتعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص، قابلة للتأثر بقضايا المياه وتأثيرات التلوث التي تنجم عن عدة أمور من بينها تصريف مياه المجاري غير المعالجة إلى البيئات الساحلية والبحرية، مثل الشعاب المرجانية، والتي تعتمد عليها كثير من هذه الدول إقتصادياً. وحددت الدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية التحضيرية لمؤتمر موريشيوس القضايا التالية كقضايا ذات أولوية ملحة: أولاً، تنفيذ إستراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه المستعملة بغية الحد من تأثير التلوث على الموارد الساحلية والبحرية؛ ثانياً، بناء القدرات من أجل تنفيذ الإتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتعزيز الإمتثال والإنفاذ؛ وثالثاً، وضع وتطبيق مؤشر للتأثر البيئي من أجل وضع إستراتيجيات معنية بالتخفيف والتكيف.